عدد 18- ديسمبر 2002، ص.ص. 33-39

التنمية الصناعية في الدول العربية والواقع الجديد

ملخص

يتناول هذا المقال موضوع التنمية الصناعية في الدول العربية من خلال واقعها الاجتماعي والاقتصادي والإستراتيجيات المتبعة لتحقيقها.

ولنجاح مشروعها التنموي يقترح الباحث استخدام واستغلال نتائج تجارب الدول المتطورة صناعيا وهذا رغم تباين الظروف الاجتماعية والاقتصادية بين هذه الدول والدول العربية .

د/ بوبكر بوخريسة
قسم علم الاجتماع
جامعة عنابة، الجزائر

مع بداية الألفية الثالثة بدأ عصر الليبرالية المنتصرة في ثوب العولمة. هذه الظاهرة وظفت لها الدولة القطبية الأحادية الأولى أي أمريكا كل الميكانزمات المؤسساتية، المالية والتشريعية لجعلها رائدة العالم وراعيته في شتى المجلات: الاقتصادية، المالية والفكرية. في هذا السياق يبدو مركز الدول العربية لا يتعدى أن يكون مصدرا للمواد الأولية وسوقا لمنتجات الشركات العالمية ومن تصبح في عداد الدول المحمية.

إن الشعوب العربية ودولها يمكنها تخطي هذا التحدي الجديد بالعودة إلى أسس التنمية والتطور التي اعتمدتها سابقا. وعليه هناك حاجة ملحة لإعادة النظر في استراتيجيات التنمية الصناعية المعتمدة حتى الآن بصفة جماعية أو فردية بالنظر إلى الإمكانيات المالية المعتبرة والقدرة الهائلة والفضاء الجيو- سياسي الخطير الذي تنفرد به.

هذه المحاولة المتواضعة هي إسهام في طرف مجال التنمية الواسع بما يطرحه من أفكار قد تسهم في لفت الانتباه إلى خطورة الوضع الراهن للأمة العربية ومن ثم شحن الهمة للعمل على تجاوزه بما يحقق الخير لها ولشعوبها.

Résumé

Cet article se propose d'étudier le développement industriel dans les pays arabes à travers ses stratégies sociale et économique.

Pour atteindre leurs objectifs, l'auteur présente une étude dans laquelle il met en exergue les résultats accomplis par les pays industrialisés, résultats qui peuvent servir de références pour le développement industriel des pays arabes, et ce, malgré des conditions et des spécificités socio-économiques différentes.

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر2002.

I- التنمية: بين المبادئ والأهداف

إن المقصود بالتنمية، هنا هو عملية "استحداث" تغيير اجتماعي بصفة منظمة وموجهة يحافظ فيه ويتماشى مع خصوصيات المجتمع محل التغيير (1) دون أن يتنافى ذلك مع خصوصية المرحلة التاريخية والسياسية والعلمية وفي سياق المتغيرات العالمية الجديدة.

بهذا المعنى تفترض التنمية (الصناعية على وجه التحديد) كسياسة، استراتيجية ووسائل لبلوغ أهدافها والتي يفترض أن تسبح في محيط نفسي – اجتماعي مؤلف من طموحات، اتجاهات وسلوكات يولدها مشروع المجتمع الجديد...

وعليه فإن تطبيق استراتيجية عوامل التنمية معناه: قيادتها وتسييرها في الزمن وذلك بإعمال الإمكانات التي تستهدف إحداث تغيير "دائم" في الاتجاهات والسلوكات الفردية منها والجماعية... كل ذلك مع ضرورة التحلي بخاصتي "الحذر والاحتياط" إلى مجال القوى التي يمكنها أن تؤثر، بصورة أو بأخرى، على اتجاه التغيير ودرجته ومداه والتي من بينها العوامل الداخلية والعوامل الخارجية أي المجتمع الدولي.

لذلك فاستراتيجية التنمية، في هذا السياق، ووفقا لهذه المتغيرات تتمثل في تحاشي كل انحراف يمكن أن يحيد بها عن الأهداف والغايات المرسومة. وبناء على ماتقدم، يجب أن تتصف استراتيجية التنمية الصناعية المعتمدة " بالحيطة والتفطن" إزاء كل تغير محتمل، على المدى القصير، المتوسط أو الطويل، في المحيط النفسي – الاجتماعي وذلك بغية التأقلم والمحافظة على مسار التنمية لأن كل استراتيجية تنموية تتسم بخاصتي: " التأقلم" و"المرونة" بالنظر إلى معطيات المجتمع المحلي والمجتمع الدولي والنظام العالمي الجديد ومتطلباته.

والجدير بالذكر أن التحكم في التكنولوجيا والتنمية يتموقع في المستوى الدولي: فالسلطة الاقتصادية والمالية للثالوث (GATT, BM, FM) تعمل دوما على فرض شروط قاسية على الدول السائرة في طريق النمو والتي تتطلب إستراتيجيات التنمية فيها قروض معتبرة. وتعمل هذه المؤسسات المالية الدولية على استبعاد المجال الاجتماعي والإنساني من عمليات التنمية. كما أن نسب الفائدة المفروضة لا تسمح بتحقيق إنطلاقة فعلية في مجالي التقدم والنمو. بما يجعل هذه الدول رهينة المؤسسات الدولية عن طريق المديونية ومشتقاتها.

وفي إطار آخر فقد تعمل هذه الدوائر المالية بصفة غير مباشرة على خلق الحزازات بين الدول (2) وبناء على ذلك فإن استراتيجية التنمية العربية يجب أيضا أن تنطلق من "الواقعية" المتمثلة في أشكال التعاون الدولي (والعربي/ الجديد بما يضمن الحد من جبروت العولمة وقواعدها القاسية).

وتفاديا للانتكاسات التي قد تحول دون نجاح المشروع التنموي (والتصنيعي على وجه التحديد) في ظل ظاهرة العولمة فإنه من الضروري على البلدان العربية أن تعمل للاندماج، مبدئيا في شكل منظمات تعاون (خليجية ومغاربية) اقتصادية – تجارية ومالية.

وفي هذا السياق يجدر بالدولة العربية أن تستفيد من تجارب الدول المتطورة الصناعية، اليوم، والتي على الرغم من تباين الظروف الداخلية، فيما بينها، مثل: اليابان، أوربا الغربية، وأمريكا إلا أنها حققت الأهداف التنموية الصناعية التي صاغتها ضمن مشروع تنموي واضح وواحد.

II- لماذا هذه الاستراتيجية التنموية؟

أولا: أن تجارب الدول الرائدة في التصنيع أثبتت عمليا واقعية وعقلانية الاستراتيجيات التي اعتمدتها والتي على الدول العربية أن تأخذ منها دون "شوفينية" مفرطة أو شعور بالنقص.

هذا الواقع لا يجب القفز عليه مثلما حاولت بعض الزعامات العربية " الثورية" في فترات سابقة بفبركة مشاريع عامة في إطار سحري وشاعري وفي سياق استراتيجيات التنمية الايديولوجية والتي أثبتت التجربة أنها تنتمي إلى سجل اليوتوبيات...

ثانيا: ضرورة إقحام خصوصيات ومقومات المجتمع العربي: الاقتصادية، الاجتماعية والمعرفية في الميادين والمستويات التي بإمكانها أن تساهم في تشييد قاعدة موضوعية ملائمة ومتكيفة مع استراتيجية التنمية المقترحة.

إن هذين البعدين: العالمي والقومي اللذين يشترط توافرهما في استراتيجية التنمية العربية لا يمكنهما ضمان انطلاقة حقيقية وفعلية لسيرورة التنمية والتصنيع العربيين إلا من خلال توفير حزمة من المتغيرات السياسية التي يمكن اختزالها في الأمن والاستقرار السياسي.

III- الأمن والاستقرار السياسي:

هذا المتغير (المستقل) هو المحيط الاجتماعي – النفسي الذي يضمن توفر الاستعدادات، الاتجاهات والسلوكات الملائمة لتنفيذ استراتيجية التنمية والتصنيع في كل المجتمعات، اليوم كما البارحة، ولا استثناء في هذا. انه لا معنى لعوامل الثروة المنجمية، الطاقوية أو المالية والفكرية دون أمن واستقرار سياسي. فلا يمكن تصور مجتمع متطور، في رواق الدول المتطورة اليوم أو حتى في السابق إذا لم يتوفر على البيئة السياسية والمناخ الأمني الضروري وذلك على مستويين:

أولا : داخليا

لا يهم في هذا السياق، في نظرنا مبدئيا، لون النظام السياسي أو طبيعة الحكم (ملكي، جمهوري) فالتقدم لا يقاس على ذلك (بريطانيا، اليابان، أمريكا، سويسرا).

إن الأمن والاستقرار السياسي الداخلي يعني باختصار: تمتع الفرد والجماعة بالحرية في العمل والمبادءة وذلك من خلال قواعد وشرائع تنظم العلاقات فيما بين أفراد المجتمع، هذا كله في إطار يجعل من تحقيق التقدم والرقي والمصلحة العامة هي الغاية، أي إحترام كرامة الآخرين بغض النظر عن انتماءاتهم الإثنية، الجنسية والدينية أو السياسية.

ثانيا: خارجيا

على الأنظمة والشعوب العربية أن تخرج من مرحلة التقوقع والعدائية (العدوانية) المفرطة اتجاه القوميات والأمم الأخرى (إن لم نقل اتجاه بعضها البعض).

هذه الحقيقة تتطلب من الأنظمة العربية على وجه التحديد – الاتسام "بالمرونة" و"التأقلم" في تعاملها وفي علاقاتها فيما بينها بدرجة أولى، وفيما بينها والدول المحيطة والمجاورة والقوية بدرجة ثانية.

لقد كلف العداء والجفاء المجانيين، بين الأنظمة العربية، الأمة العربية تكاليف باهضة في ميدان التسلح واستعراض العضلات وبلغ ذلك حد التخمة. ونجم عن ذلك تراوح وأحيانا تراجع وتقهقر يحسب على الشعوب العربية التي تدفع وحدها فاتورة الاستراتيجيات التسلحية. ويظهر ذلك في نسب الأمية بين أفراد المجتمع العربي، الفقر والمرض، الخ. كما أن بؤر التوتر فيما بين الدول العربية لم تكن لتهدأ في جهة دون أن تظهر في جهة أخرى.

يمكننا في هذا السياق أن نتساءل (باستثناء واقع إسرائيل) ضد من تصرف أموال الدول العربية قاطبة لاقتناء الأسلحة؟ هل هي ضد الدول القوية المعادية لمشروع الأمة العربية في مجال التنمية؟ بالطبع. لا. هل هي ضد دول أجنبية؟ في الغالب. لا.

من السهل هنا أن نذكر بميزانية التسليح بالنسبة لكل دولة عربية على حدة في إطار ظاهرة استعراض العضلات ضد بعضها البعض. إن الدول العربية كثيرة ولكنها في نفس الوقت واهية وقابلة للإنهاء، ذلك أنه يجب على القادة العرب تحديدا أن يدركوا بأن حل مشاكلهم الداخلية لا يكون بجر شعوبهم إلى حروب وتحرشات ضد أفراد المجتمع العربي: فالرابح في الحرب خاسر لا أكثر ولا اقل.

III- التنمية الصناعية العربية والواقع

إذا عدنا على تجارب الدول العربية الماضية فيما يتعلق بالتنمية والتصنيع يجب على كل محلل جاد الاعتراف بأنها كانت فاشلة. ذلك أن توفر العملة الصعبة لم يحقق مع الأسف، أي قفزة نوعية في بناء المجتمع وتطوره، وبالعكس فالثروة المالية مكنت وشجعت على بناء "وهم" القدرة على شراء التنمية الصناعية من خلال بناء المصانع واستيراد التكنولوجيا.

ومن المعروف أو المسلم به أن التنمية تكمن في ازدهار القوى الإنتاجية المتمثلة في "قدرة" العمال المنتجين على التحكم في تقنيات الإنتاج والطبيعة... ويتميز فيها الإنتاج الصناعي باستخدام آلات قصد رفع إنتاجية العمل.

كما أن صناعة الآلات، بدورها، ترتبط – رغم الثورة الإلكترونية – بالقدرة على تحويل المواد (المعادن). هكذا فتحويل أو استيراد التكنولوجيا لا يتحقق من خلال شراء الآلات وبناء المصانع بل يتحقق بالقدرة على صنعها. (3)

وعليه فالقدرة على استعمال صحيح للآلة ليست هي القدرة على صنعها وعندما نتيقن من أن المعرفة العلمية (Know How) لا تتمثل في استخدام الآلة سندرك جيدا ما

تعنيه وما تتطلبه استراتيجية التنمية الصناعية. هذه الاستراتيجية التنموية قد تسمح لنا بإمكانية استيراد تكنولوجيا متطورة ولكن شريطة أن تكون لها علاقة بالقاعدة التكنولوجية الذاتية والمحلية حتى لا يترتب عنها تبعية اقتصادية. وهذه القاعدة التكنولوجية الخاصة يمكنها أن تكون بمثابة مدرسة للتكوين في العمل الصناعي وإنتاج الآلات.

هكذا يمكن أن تتصف الاستراتيجية التنموية العربية في مجال التصنيع بالخصوصية والعالمية في نفس الوقت أي: تستجيب لاستراتيجية التنمية المتميزة "بالمرونة" و"التأقلم" مع خصوصيات المجتمع العربي ومقتضيات العولمة.

V- شروط التنمية الصناعية في إطار العولمة

لقد سمحت المداخيل البترولية باستقدام وشراء كل شيء، ومن ثم فإنها عملت على استبعاد عملية التنمية التكنولوجية العربية، كما أسلفنا. لكن تصحيح استراتيجية التنمية وإعادة بعثها رغم المرحلة التاريخية الحاسمة، أصبح اليوم مع ظاهرة العولمة أمر ممكن وذلك من خلال:

التطور التقني

إن زيادة إنتاجية العمل وإنتاجية مجموع عوامل الإنتاج الأخرى يمكن تحقيقها باستخدام الآلات الحديثة، غير أن التطور التقني يعود بالأصل إلى خلق الآلات الحديثة..فالاقتصاد الذي يشارك في بناء وصناعة لآلات الحديثة يرسل أولوية المعرفة العملية الحديثة كقاعدة للتطورات المقبلة، وهذا ليس هو حال الاقتصاديات العربية التي يغلب عليها استقدام هذه الآلات رغم مساهمتها في رفع الإنتاجية. فالبلد المستورد الذي بمقدوره تجاوز هذه العقبة عن طريق استيعاب التكنولوجيا المستوردة انطلاقا من قاعدته التكنولوجية الخاصة، بإمكانه أن يطمح في إنجاح استراتيجيته التنموية الصناعية.

التهيئة الاجتماعية

إن الدول ليس بإمكانها أن تأمل في تنمية صناعية من عملية شراء التكنولوجيا، فالتنمية الصناعية غير ممكنة دون تحويل "الريع" البترولي - ليس إلى آلات - بل إلى معرفة عملية تقنية أي مهارات مهنية للعمال.

لقد لوحظ في هذا الصدد، افتقار معظم الدول العربية لعمال من ذوي كفاءات عالية في عمل المعادن وعليه بالإمكان الانطلاق من مستوى إنتاج الآت بسيطة محليا تتماشى والإمكانات المهنية المحلية المتوفرة. هذه الحالة بإمكانها التأثير على بناء قطاع محلي لإنتاج الآلات ويكون له تأثير إيجابي على كل الاقتصاد.

هذا كله من أجل تغيير الإستراتيجية التكنولوجية العربية باعتبار التصنع كصيرورة اجتماعية – تقنية – معرفية لم يمارسها أفراد المجتمع العربي ولم يشاركوا في صياغتها بل فرضت عليهم. وذلك من حيث اختيار نوعية القطاعات الإستراتيجية

وأنماط المؤسسات الاقتصادية الصناعية والتي كان من المفروض أن تتكيف مع شروط المجتمع ومعطيات المحيط الدولي.

لقد اتصفت أهداف السياسة التنموية العربية على العموم بأنها اجتماعية (ضمان التشغيل الكامل)، في حين أن ذلك يتناقض مع مبادئ الاقتصاد الأولية والتي يمكن اختصارها في أن المؤسسة الاقتصادية يجب أن تحقق الربح أو على الأقل أن تحقق توازنا بين المدخلات والمخرجات حتى تضمن بقاءها، فلا يمكن توظيف الريع البترولي في تغطية فشل هذه الاستراتيجية الاجتماعية – الرعوية وذلك بهدف الحفاظ على استقرار وأمن وهميين وضمان ولاء طبقات العمال... خاصة مع انحسار مداخيل البترول لغالبية الدول العربية النفطية.

لذلك من الضروري على البلدان العربية "الاجتهاد" في وضع جملة من الشروط الكفيلة بتوفير أكبر الحظوظ لاستراتيجية تنموية صناعية تتميز "بالتأقلم" و"المرونة" للاستجابة لمتطلبات العولمة.

VI- عناصر تغيير السياسة التكنولوجية العربية

مع أن رأسمالية الدولة العربية، عموما وهيمنتها على مجالات التنمية تصعب من الاندماج الجهوي وحتى التنسيق الاقتصادي بين الدول العربية. وبالإضافة إلى ذلك الاختلافات المذهبية التي مازالت بينها مستمرة. هذا الواقع المأساوي قد لا يسمح بالحديث عن سياسة صناعية مشتركة في كل القطاعات. (4)

لكن هذا كله لا يحول دون:

1- وضع نظام مقاييس تقنية مشتركة بالرجوع إلى المستوردين المهمين للبترول العربي لأنهم الموردون الأساسيون للتجهيزات الصناعية.

2- ضمان الدول العربية فيما بينها الوصول إلى أسواق بعضها البعض.

3- خلق شراكة في مجال الهياكل البتروكيمياوية بين الدول العربية والتي تضمن لها الحكومات العربية نسبة ضعيفة في عقود تسليم مركبات البتروكيمياء. هذا ما يسمح للدول العربية المختلفة المذاهب بالتعاون دون فقدان استقلالية أو هويتها وتماشيا مع مقتضيات الاقتصاد الدولي ونظامه الجديد.

4- تشجيع الاتفاقيات للتخصص بين الصناعات بين الدول العربية، على الأقل وهذا ما يسمح بتطور الصناعات المحلية والقومية.

5- خلق نظام للمعلومات الاقتصادية بما يمول المستثمرين بالمعلومات الاقتصادية تزود المستوردين بالمعلومات عن القدرات الإنتاجية المتوفرة في المجتمع العربي.

الخلاصة

على العموم فالتنمية الصناعية المركزة تتطلب تغييرا في البنية الاجتماعية مما يسمح لاستراتيجية التنمية الصناعية من التأقلم مع متغيرات الأسواق الداخلية والقومية والخارجية وكذلك المرونة الكافية لتلافي الفشل بالالتفات إلى نظام الاقتصاد الدولي الجديد وتوجيهاته الكبرى.

المراجع

1- Dupuis Xavier, Culture et développement, Unesco-Ica, Paris, 1991, p.5.

2- Daniel du Fouri, Maîtrise sociale de la technologie, in: CREAD, N°33, Alger 1993, p.141.

3- H. Elsan Hans, Transfert de technologie et intégration interindustrielle arabe, in : CREAD, N°4, Alger, 1984, p.63.

4- د. حميد القيسي، فشل التنمية الاقتصادية العربية في تحقيق الاستقلال الاقتصادي مجلة الوحدة،العدد 74 نوفمبر 1990، ص- ص:34- 40. □